

«مصالح الفلسطينيين» على هامش زيارة نيكسون

كان البيان المصري - الأميركي المشترك الصادر في أعقاب زيارة نيكسون للقاهرة صدمة لبعض الفلسطينيين المراهنين على التسوية السلمية الجارية وعلى تبني الانظمة «التسوية» لقضيتهم . فقد جاء البيان الرسمي خاليا من اي ذكر لقضية الشعب الفلسطيني ، والترضية التي اعلنت بعد صدورالبيان بشكل هامشي وغير رسمي كانت في الواقع افدح من التجاهل الذي قصده البيان المشترك .

ويتضح من الطريقة التي صيغ فيها البيان ، ومن الطريقة التي اعلنت فيها «فقرة الترضية» ، ان المقصود من ذلك تثبيت الموقف الرسمي الأميركي بكامل سلبيته من قضية الشعب الفلسطيني ، على ان يلحق به مقطع لا يعني شيئا ولا يلزم اميركا بشيء ولكنه يشكل نوعا من «فك الاحراج» عن الرئيس المصري انور السادات . ويظهر ذلك تماما من القصة التي اخرجت بها «فقرة الترضية» وكأنها الحقت بناء لطلب مصري خاص .

وفي اغلب الظن ان الأميركيين وافقوا على هذه الصيغة كتغطية شكلية للموقف المصري من غير ان تقيد حركتهم في التسوية ومخططاتهم لها فكانهم اخذوا منها ايضا موافقة مصرية على تصورهم هم «لمصالح الفلسطينيين» .

هذا من حيث الشكل . اما من حيث المضمون فـان «فقرة الترضية» مناقضة تماما حتى للتصور الفلسطيني القابل بالتسوية على اساس «الاعتراف بحقوق شعب فلسطين» ، والقابل بالذهاب الى مؤتمر جنيف ولكن ليس على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني على انها قضية لاجئين وليس قضية شعب له حق العودة الى وطنه وتقرير مصيره على ارضه .

ذلك ان «فقرة الترضية» التي ادخلت على هامش البيان ، وقيل انها اسقطت من البيان ، لا تعترف بحقوق لشعب فلسطين بل بمصالح الفلسطينيين ضمن مصالح بقية شعوب المنطقة ومنها اسرائيل طبعا وفي المقام الاول ، ولا تعترف بهذه المصالح الا ضمن التصور المرسوم في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي يعتبر باجماع الفلسطينيين على اختلاف فصيلاتهم ومشاربهم قرارا تصفويا مرفوضا ، او على الاقل مرفوضة فيه الجملة التي تتحدث عنهم كلاجئين .

وقد بدا واضحا وجليا ان قبول المفاوض المصري بهذه الصيغة «التهريبية» انما هو دليل على ان السياسة المصرية حريصة على صداقتها الجديدة مع الولايات المتحدة اكثر من حرصها على حقوق شعب فلسطين .

وليس هناك من شك في ان السياسة المصرية قد نجحت في ترويض الموقف الفلسطيني قبيل زيارة نيكسون وادخلت الى المجلس الوطني الفلسطيني في مزاج التسوية والاعتدال ، لانه لولا ذلك لكان من الصعب ان يمر هذا التجاهل والتحريف للموضوع الاساسي في المشكلة .

فقد كانت ليوثة الموقف الفلسطيني امرا مطلوبيا بشدة من السياسة المصرية كشاهد على صواب اتجاهها ، كما شهدته من قبل على اتفاقية الفصل بين القوات يوم اعلن الرئيس السادات بنفسه انه وقع الاتفاقية بحضور السيد ياسر عرفات . اما سوريا فليست بحاجة الى شهادة فلسطينية لانها تستغل بالمثلة المصرية بكامل الشهادات التي تحملها !

سليمان الفرزلي